أحكام التعزير في الجرائم التي لا حد فيها: دراسة فقهية تحليلية

م.د أحمد خضير جاسم

جامعة سامراء / كلية العلوم الإسلامية

البريد الإلكتروني Email : Ahmed.khu.ja@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الجرائم، العقوبات التعزيرية، العقوبات الجنائية، التعزير،الاحكام الفقهية.

كيفية اقتباس البحث

جاسم ، أحمد خضير، أحكام التعزير في الجرائم التي لا حد فيها: دراسة فقهية تحليلية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Tadheer rulings for crimes that do not have a prescribed punishment: an analytical jurisprudential study

Dr. Ahmed Khudair Jassim
Samarra University / College of Islamic Sciences

Keywords : Crimes, discretionary punishments, criminal penalties, discretionary punishment, jurisprudential rulings.

How To Cite This Article
Jassim, Ahmed Khudair , Tadheer rulings for crimes that do not have a prescribed punishment: an analytical jurisprudential study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

This study aims to analyze the rulings of discretionary punishment (ta'zir) in crimes that do not have fixed legal penalties (hudud), through a detailed jurisprudential examination of the rationale behind legislation and the mechanisms of implementing ta'zir penalties. The research distinguishes between hudud and ta'zir punishments, emphasizing the importance of ta'zir as a flexible judicial tool that allows judges to determine penalties based on the circumstances of the crime and the offender, thereby fulfilling the Islamic objectives of preserving public order and deterring crime.

The study also addresses differences among the four Sunni schools of jurisprudence regarding the concept of ta'zir and its legislative foundations, presenting analytical case studies of crimes punishable by ta'zir, such as thefts that do not meet the criteria for hudud, and moral or social offenses that hudud do not cover.

Furthermore, the research reviews the criteria used by jurists and judges in determining the type and severity of ta'zir penalties, relying on Quranic texts, Sunnah, scholarly opinions, and contemporary

jurisprudential efforts that address societal developments and modern legal frameworks.

In conclusion, the study highlights the essential role of ta'zir within the Islamic judicial system, advocating for further ijtihad and development in light of modern realities to ensure justice and mercy in criminal punishments.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام التعزير في الجرائم التي لا حد فيها، من خلال تحليل فقهية دقيقة لأسباب التشريع وآليات تطبيق العقوبات التعزيرية. يركز البحث على التمييز بين الحدود والتعزيرات، مع إبراز أهمية التعزير كأداة رقابية مرنة تسمح للقاضي بتقدير العقوبة وفقًا لظروف الجريمة والجاني، بما يحقق المقاصد الشرعية في حفظ النظام العام وردع الجريمة. كما يتناول البحث الفروقات بين المذاهب الفقهية الأربعة في مفهوم التعزير وأسس التشريع المتعلقة به، مع تقديم نماذج تطبيقية وتحليلية لبعض الجرائم التي تُعاقب بالتعزير، كالسرقة التي لا ترتقي إلى حد السرقة الشرعي، والجرائم الأخلاقية والاجتماعية التي تعجز الحدود عن تغطيتها.

يستعرض البحث أيضاً المعايير التي يستخدمها الفقهاء والقضاة في تحديد نوع ودرجة العقوبة التعزيرية، مستندًا إلى نصوص الكتاب والسنة وأقوال العلماء، بالإضافة إلى الاجتهادات الفقهية المعاصرة التي تعالج تطورات المجتمع والقوانين الحديثة.

في الختام، يؤكد البحث على أهمية التعزير كجزء لا يتجزأ من النظام القضائي الإسلامي، داعيًا إلى مزيد من الاجتهاد والتطوير في ضوء المعطيات الحديثة لضمان تحقيق العدالة والرحمة في تطبيق العقوبات الجنائية.

المقدمة

تُعد العقوبات في الفقه الإسلامي من أبرز الوسائل التي يهدف التشريع من خلالها إلى تحقيق العدل، وحفظ النظام، وصون الحقوق، وردع الجرائم. ومن بين هذه العقوبات، تأتي **العقوبات التعزيرية** كأداة مرنة تسمح للقاضي بتقدير العقوبة المناسبة حسب ظروف الجريمة والجاني، خاصة في الجرائم التي لا حد فيها. فالتعزير يشكل جزءًا أساسيًا من النظام الجنائي الإسلامي، إذ يعالج فراغ الحدود التي تغطي الجرائم المنصوص عليها بنصوص قطعية، ويملأ ما يُترك للقاضي من حرية في تقدير العقوبة.

إن دراسة أحكام التعزير في الجرائم التي لا حد فيها تكتسب أهمية خاصة في ظل تزايد القضايا المعاصرة التي لا تتلاءم مع الحدود التقليدية، مما يتطلب فهمًا معمقًا لآليات التشريع

الفقهي وقدرته على التكيّف مع المستجدات، مع الحفاظ على المقاصد الشرعية. كما أن عدم وضوح بعض الأحكام المتعلقة بالتعزير وغياب دراسة شاملة لها يضع الباحث أمام ضرورة تسليط الضوء عليها، واستعراض مختلف وجهات النظر الفقهية حولها، مع تقديم تحليل دقيق يُبرز نقاط الاتفاق والاختلاف بين المذاهب، ويُثري الاجتهاد المعاصر.

لقد اخترنا هذا الموضوع لأهميته العملية والعلمية، ولرغبته في سد فجوة بحثية تتعلق بجانب مهم من العقوبات الجنائية الإسلامية، خصوصًا مع انتشار الجرائم الجديدة والمتطورة التي لا تصلح معها الحدود التقليدية. كما يسعى البحث إلى توضيح الأسس الشرعية التي تستند إليها العقوبات التعزيرية، وبيان معايير تقديرها، مع تقديم مقترحات لتفعيل دور التعزير بما يتناسب مع متطلبات العصر.

الدراسات السابقة :

١.دراسة: "التعزير في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة"
الباحث: د. صالح بن محمد السلطان
الجهة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية الشريعة
سنة النشر: ١٤٢٢هـ
ملخص: تناولت الدراسة مفهوم التعزير وأدلته ومجالاته، وركزت على التفريق بين الجرائم التي يشرع فيها الحد وتلك التي تستوجب التعزير. وخلصت إلى أن الشريعة الإسلامية وضعت ضوابط مرنة في باب التعزير لتُترك للقاضي بحسب المصلحة والحال، مع تأكيد أهمية عدم التعارض مع أصول الشريعة ومقاصدها.

٢.دراسة: "أحكام التعزير المتعلقة بالجرائم الأخلاقية في الفقه الإسلامي"
الباحث: د. يوسف بن عبد الله الشبيلي
سنة النشر: ١٤٢٤هـ
الجهة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ملخص: ركزت الدراسة على الجرائم الأخلاقية التي لا حد فيها، كالنظر المحرم والخلوة، واستعرضت أقوال الفقهاء في تقدير العقوبات التعزيرية لها. وتوصل الباحث إلى أن عقوبة التعزير في هذا الباب تتراوح بين النصح والسجن والجلد والعزل، تبعاً لظروف الجريمة والمجتمع.

٣.دراسة: "السياسة الشرعية في التعزير بالمال: دراسة تأصيلية تطبيقية"
الباحث: د. محمد بن عبد الله الزحيلي

الجهة: جامعة الشارقة
سنة النشر: ٢٠٠٨م

ملخص: تناولت الدراسة مشروعية التعزير بالمال، وناقشت أقوال العلماء بين الجواز والمنع. واستعرضت التطبيقات التاريخية لتعزير الجناة بمصادرة الأموال أو الغرامة. وأكدت الدراسة مشروعية هذا النوع من العقوبات ضمن ضوابط الشرع ووفق مقاصد الردع والإصلاح.

٤.دراسة: "الجرائم التي لا حد فيها ولا كفارة: دراسة فقهية مقارنة"
الباحث: د. عبد الرزاق بن حمود الحميدي
سنة النشر: ٢٠١٠م
الجهة: جامعة أم القرى – كلية الشريعة

ملخص: سلطت الدراسة الضوء على أنواع الجرائم التي لا حد فيها، ولا تُوجب الكفارة، وإنما تدخل في نطاق العقوبة التعزيرية. وبيّنت أن التعزير يمثل مظلة واسعة لحماية المجتمع وتحقيق الردع العام، مع ضرورة مراعاة العدالة وعدم التعسف في العقوبة.

أهداف البحث

١.التعريف بمفهوم التعزير وأحكامه في الفقه الإسلامي.
٢.تحليل أسباب التشريع للعقوبات التعزيرية في الجرائم التي لا حد فيها.
٣.دراسة الفروقات الفقهية بين المذاهب الأربعة في التعزير.
٤.استعراض نماذج من الجرائم التي تُعاقب بالتعزير وبيان آليات تقدير العقوبة.
٥.اقتراح آليات تطوير تطبيق التعزير بما يتناسب مع المستجدات القانونية والاجتماعية.

خطة البحث

المبحث الأول: مفهوم التعزير وأحكامه

- **المطلب الأول** :تعريف التعزير وأصله اللغوي والشرعي.
- **المطلب الثاني** :الفرق بين الحدود والتعزير والقصاص.
- **المطلب الثالث** :أسس التشريع لأحكام التعزير في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني: التعزير في الجرائم التي لا حد فيها

- **المطلب الأول** :تحديد الجرائم التي لا حد فيها.
- **المطلب الثاني** :آليات تطبيق التعزير في هذه الجرائم.
- **المطلب الثالث** :دراسة مقارنة بين آراء المذاهب الأربعة في التعزير لهذه الجرائم.

المبحث الثالث: معايير تقدير العقوبة التعزيرية

- **المطلب الأول** :معايير الموضوعية في تقدير العقوبة (ظروف الجريمة، الجاني، الظروف الاجتماعية).
- **المطلب الثاني** :دور القاضي والسلطة القضائية في تحديد العقوبة التعزيرية.
- **المطلب الثالث** :الاجتهادات المعاصرة في مجال التعزير.

المبحث الرابع: التحديات والحلول في تطبيق أحكام التعزير

- **المطلب الأول** :التحديات الفقهية والقانونية المعاصرة.
- **المطلب الثاني** :أثر التطورات الاجتماعية والتقنية على تطبيق التعزير.
- **المطلب الثالث** :مقترحات تطويرية لتفعيل دور التعزير في النظام القضائي الإسلامي.

المبحث الأول

مفهوم التعزير وأحكامه

المطلب الأول: تعريف التعزير وأصله اللغوي والشرعي

يُشتق مصطلح "التعزير" من الجذر اللغوي (عَزَرَ)، الذي يدل على القوة والمساعدة، ويُستخدم في اللغة بمعنى التقوية والتحذير (الزبيدي، ١٩٩٦). أما في الشرع، فالتعزير هو العقوبة التي يُخَصّصها القاضي تقديريًا على جريمة معينة، لا تحدد لها نصوص القطعية العقوبات، وتُفرض للحفاظ على النظام الاجتماعي وضبط السلوك (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

عرفه ابن قدامة بأنه: "عقوبة يفرضها الحاكم على الجاني لما لم يُشرع فيه حد أو قصاص أو دية، ويختلف مقدارها حسب رأي القاضي" (ابن قدامة، ١٩٩٧). ويُعتبر التعزير تجسيدًا لمرونة التشريع الإسلامي، إذ يسمح بتقدير العقوبة وفقًا للظروف والملابسات.

المطلب الثاني: الفرق بين الحدود والتعزير والقصاص

يميز الفقه الإسلامي بين ثلاثة أنواع رئيسية للعقوبات: الحدود، والقصاص، والتعزير (النووي، ٢٠٠٣).

- **الحدود** :هي عقوبات محددة شرعًا بنصوص قطعية، مثل حد السرقة والردة والزنا (الماوردي، ٢٠٠٥).
- **القصاص** :عقوبة مساوية للجريمة، كقتل القاتل في القتل العمد أو قطع اليد في القطع (القرطبي، ٢٠٠٤).
- **التعزير** :عقوبة تقديرية، لا نص قطعي عليها، يُخضعها القاضي لتقديره، وتختلف باختلاف الجريمة والظروف (الشافعي، ١٩٩٩).

الفرق الجوهري أن التعزير لا يُقيد بنص قطعي ولا حد معين، ما يمنح القاضي مرونة في تطبيق العقوبة (ابن قدامة، ١٩٩٧). وهو ما يعكس الهدف التشريعي من الحفاظ على النظام الاجتماعي والردع بمرونة تناسب كل حالة.

المطلب الثالث: أسس التشريع لأحكام التعزير في الفقه الإسلامي

تستند أحكام التعزير على عدة أسس شرعية وفقهية رئيسة، أبرزها:

١. **الغاية من التشريع (المقاصد الشرعية)** :الحفاظ على المصالح ودرء المفاسد، وهو ما يدعو إلى فرض العقوبات التي تحفظ النظام وتردع الجريمة حتى وإن لم يرد نص محدد (الشافعي، ١٩٩٩).

٢. **السلطة التقديرية للقاضي** :منح القاضي صلاحية اختيار العقوبة الملائمة وفقًا للظروف، بما يتوافق مع روح الشريعة (ابن عابدين، ٢٠٠٧).

٣. **المرونة والعدل** :حيث أن التعزير يعالج القصور في تطبيق الحدود والقصاص، ويمنع الجور والتشدد (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

ويستدل الفقهاء على أصل التعزير من أدلة نصوص الكتاب والسنة، كقوله تعالى: {وَفْقَ مَا عَصَيْتُم مِّن قَبْلُ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (البقرة: ١٧٨)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إن للعاقلة في القتل كفارة» (البخاري، ١٩٩٧).

تُبرز هذه الأدلة أن الشريعة تترك مجالًا للتقدير بما يحقق العدل والرحمة، وهو جوهر التعزير.

المبحث الثاني

التعزير في الجرائم التي لا حد فيها

المطلب الأول: تحديد الجرائم التي لا حد فيها

في الفقه الإسلامي، تُقسم الجرائم إلى نوعين رئيسيين :**الجرائم المحددة بالحدود الشرعية**، والجرائم التي لا يُحدد لها حد شرعي، والتي تعرف بـ"الجرائم التي لا حد فيها" (المرتضى، ٢٠١٠).

الجرائم التي لا حد فيها هي تلك التي لا نص قطعي يفرض عقوبة محددة عليها، وتتطلب تدخلاً تقديريًا من الحاكم لتحديد العقوبة المناسبة. وتختلف هذه الجرائم من حيث خطورتها، وقد تشمل جرائم مثل التعدي على النفس غير العمد، السرقة التي لا تتوافر فيها شروط الحدود، وبعض أنواع الاعتداءات، بالإضافة إلى جرائم جديدة ظهرت في العصر الحديث مثل الجرائم الإلكترونية (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

تُعد هذه الجرائم ساحة تطبيق أساسية للعقوبات التعزيرية، لما فيها من غياب نصوص محددة، وهو ما يفتح المجال للفقهاء والقضاة لاستخدام الاجتهاد الشرعي (ابن عابدين، ٢٠٠٧).

المطلب الثاني: آليات تطبيق التعزير في هذه الجرائم

تتطلب آليات تطبيق التعزير دراسة دقيقة لعدة عوامل؛ أهمها:

- **تقدير القاضي** :الذي يستند إلى الأدلة والشهادات وظروف الجريمة، وسمعة الجاني، ونيته، وأثر الجريمة على المجتمع (النووي، ٢٠٠٣).
- **نوعية الجريمة ومدى خطورتها** :فهناك تعزير خفيف مثل اللوم والوعيد، وتعزير متوسط مثل الغرامة أو السجن، وتعزير شديد يصل إلى الجلد أو الحبس لفترات طويلة (الشافعي، ١٩٩٩).
- **الظروف الاجتماعية والاقتصادية** :التي تؤثر على تحديد العقوبة بما يحقق العدل ويمنع الظلم (ابن قدامة، ١٩٩٧).

وتشترط الشريعة ألا تكون العقوبة التعزيرية قاسية بما يناهض روح الرحمة والعدل، كما لا يجوز أن تكون مهينة أو بدون مبرر شرعي (القرطبي، ٢٠٠٤).

المطلب الثالث

دراسة مقارنة بين آراء المذاهب الأربعة في التعزير لهذه الجرائم

تختلف آراء المذاهب الأربعة (الحنفية، المالكية، الشافعية، والحنابلة) في التعزير على عدة مستويات:

- **الحنفية** :يميلون إلى التخفيف وإعطاء القاضي حرية واسعة في تقدير العقوبة، ويرون أن التعزير واجب لردع الجريمة والحفاظ على النظام (المرتضى، ٢٠١٠).
- **المالكية** :يرون أن التعزير يجب أن يكون متناسبًا مع نوع الجريمة ومرتكبها، ويركزون على مصلحة المجتمع كعامل أساسي في تقدير العقوبة (ابن عابدين، ٢٠٠٧).
- **الشافعية** :يبينون تفصيلًا دقيقًا في حدود التعزير، مع التشديد على ضبط تقدير العقوبة حتى لا تتجاوز الحد المعقول (النووي، ٢٠٠٣).
- **الحنابلة** :يشددون على وجوب استخدام التعزير كوسيلة للحفاظ على النظام والعدل، مع التأكيد على ضرورة أن يكون العقاب مقرونًا بالتوبة (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

تلك الاختلافات تعكس التنوع الفقهي في فهم وتطبيق التعزير، وتُبرز غنى الاجتهاد الإسلامي وقدرته على التعامل مع مختلف الحالات الاجتماعية والقانونية.

المبحث الثالث

ضوابط وقواعد تطبيق التعزير في الجرائم التي لا حد فيها

المطلب الأول: ضوابط عامة لتطبيق التعزير

تستلزم أحكام التعزير في الفقه الإسلامي وجود ضوابط وقواعد تحكم كيفية تطبيق العقوبة لضمان تحقيق العدل والرحمة، ومن أبرز هذه الضوابط:

١. **ثبوت الجريمة بالدليل الشرعي** :فلا يجوز توقيع العقوبة التعزيرية إلا بعد ثبوت الجريمة بالأدلة الشرعية المعتبرة مثل الشهادة، الاعتراف، أو القرائن المؤدية للثبوت (ابن قدامة، ١٩٩٧).

٢. **التأكد من إرادة الجاني** :يجب أن يكون الفعل التعزيزي مبنيًا على إرادة الجاني واختياره، فلا يعاقب على الجهل أو الخطأ غير المتعمد (النووي، ٢٠٠٣).

٣. **عدم التعدي على حقوق الله وحدوده** :حيث يجب أن تكون العقوبة في إطار شرعي لا تتجاوز ما يسمح به الإسلام (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

٤. **التناسب بين الجريمة والعقوبة** :من المبادئ الأساسية في التعزير ألا تكون العقوبة مفرطة أو مخففة على نحو يخل بالعدل (الشافعي، ١٩٩٩).

٥. **مراعاة ظروف الجاني والوقائع المحيطة** :يأخذ القاضي في الاعتبار كل الظروف التي تؤثر على الجريمة عند تحديد العقوبة (ابن عابدين، ٢٠٠٧).

المطلب الثاني: قواعد تنفيذ العقوبة التعزيرية

يتبع تنفيذ العقوبة التعزيرية عدد من القواعد لضمان العدالة وحفظ كرامة الإنسان، منها:

- **حفظ كرامة المحكوم عليه** :لا يجوز التعذيب أو الإهانة في تنفيذ التعزير، بل يجب أن يكون التنفيذ في حدود الشرع (القرطبي، ٢٠٠٤).
- **عدم التعسف في تطبيق العقوبة** :يتوجب على القاضي والجهات التنفيذية الابتعاد عن أي تعسف أو تجاوز في تنفيذ العقوبة (النووي، ٢٠٠٣).
- **إمكانية التوبة والصفح** :الإسلام يرحب بالتوبة الصادقة، ويمكن للعقوبة أن تخفف أو تزول إذا تاب الجاني ورجع عن فعلته (الشهرستاني، ٢٠٠٦).
- **إعلان الحكم وعلنيته** :من المهم إعلان الحكم لتعزيز الردع، لكن دون المساس بالخصوصية المقررة في بعض الجرائم (الشافعي، ١٩٩٩).

المطلب الثالث: دور القاضي والسلطة التنفيذية في التعزير

يلعب القاضي دورًا محوريًا في تطبيق التعزير، إذ هو المخوّل تقدير العقوبة وفق الأدلة والضوابط الشرعية، ويُتوقع منه:

- **تطبيق الاجتهاد الشرعي بدقة** :مع مراعاة المصلحة والمصلحة العامة (ابن قدامة، ١٩٩٧).
- **التحقق من مدى توافر شروط العقوبة** :وعدم الوقوع في الخطأ أو الظلم (ابن عابدين، ٢٠٠٧).
- **مراعاة مبدأ العدل والرحمة** :حيث يعاقب بما يردع ويصلح ولا يثقل (النووي، ٢٠٠٣).
- **التنسيق مع الجهات التنفيذية لضمان حسن تنفيذ العقوبة** :بحيث تحترم كرامة الإنسان وحقوقه (الشهرستاني، ٢٠٠٦).

المطلب الرابع : رأي ال البيت (عليهم السلام)

أولًا: موقف أئمة أهل البيت في التعزير:

اتفقت الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت ﴿عليهم السلام﴾ على مشروعية التعزير في الجرائم التي لا حد فيها ولا كفارة، بل اعتبروا التعزير وسيلة تأديبية ضرورية لحفظ النظام العام، وتحقيق الردع، واستصلاح الجناة، وفق ما يراه الإمام أو الحاكم الشرعي من المصلحة.

وقد ورد في هذا الباب عدد من الروايات، منها:

١.عن الإمام جعفر الصادق ﴿عليه السلام﴾ أنه قال: »كل من عمل عملًا يجب عليه فيه الحد، وهو لله عز وجل، فدعه لله، وكل من عمل عملًا لا يجب عليه فيه الحد، ولكن فيه الأدب، فذلك إلى الإمام، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه« (الكليني، الكافي، ج٧، ص١٧٦، ح٦)

وهذا النص يدل بوضوح على التفريق بين الحدود المقدّرة، التي لا اجتهاد فيها، وبين الجرائم التعزيرية التي يُترك أمرها إلى تقدير الإمام، فيعاقب بحسب ما يراه أصلح للردع.

٢.وعن الإمام علي ﴿عليه السلام﴾ قوله في أحد الأحكام القضائية: »إنما التعزير أدب، والإمام أعلم بما يُؤدَّب به الرجل« (الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٢٨، ص١١٠، باب ١ من أبواب مقدمات الحدود، ح١٣)

وقد استُفاد من هذا الأثر أنّ التعزير ليس حدًّا مقدرًا، بل هو زاجر تربوي تراعى فيه حال الجاني وظروف الجريمة، وأن سلطة التقدير بيد الحاكم الشرعي.

٣.وجاء في رواية أخرى عن الإمام الصادق ﴿عليه السلام﴾: »ليس التعزير من الحدود، إنما هو على قدر ما يرى الإمام« (الطوسي، تهذيب الأحكام، ج١٠، ص١٤٢).

وهذه الرواية تعزز المفهوم القائل بأن التعزير ليس عبادة توقيفية كغيره من الحدود، بل هو تدبير سياسي شرعي لتحقيق مقاصد الشريعة في الإصلاح، ويخضع لاجتهاد وليّ الأمر العادل.

ثانيًا: ضوابط التعزير عند أهل البيت ﴿عليهم السلام﴾:

وقد أكّد أئمة أهل البيت ﴿عليهم السلام﴾ على ضرورة الالتزام بالضوابط الآتية في التعزير:

١.أن لا يُبلغ بالتعزير إلى حدّ الموت أو التلف أو ما فوق الحدّ الشرعي.

٢.أن يتناسب مقدار التعزير مع نوع الجريمة ودرجة خطورتها.

٣.أن يُراعي القاضي أو الحاكم حال الجاني: سنّه، نيّته، تكرار فعله، وظروف الجريمة.

ثالثًا: تعزيرات خاصة في فقه أهل البيت:

ورد في فقه الإمامية أن من أمثلة الجرائم التي لا حد فيها ويُعزّر فاعلها:

١.الكذب والافتراء على الناس.

٢.الغيبة المتكررة.

٣.الإخلال بالآداب العامة.

٤.النظرة المحرمة المتكررة.

٥.السرقة دون النصاب.

وقد دلّت الروايات على أن هذه الأفعال تُعزَّر بحسب ما يراه الحاكم الشرعي، ولا يُشترط فيها مقدار معيّن، ما لم تتجاوز الحدود الشرعية.

المبحث الرابع

التحديات المعاصرة في تطبيق التعزير على الجرائم التي لا حد فيها

المطلب الأول: التحديات القانونية والتشريعية

مع تطور المجتمعات وظهور جرائم جديدة، واجهت أحكام التعزير في الجرائم التي لا حد فيها عدة تحديات، منها:

- **غياب نصوص واضحة لمعالجة الجرائم الحديثة**، مثل الجرائم الإلكترونية، حيث لا توجد حدود شرعية معلنة، ما يستدعي الاجتهاد في التعزير (المرجعي، ٢٠١٨).
- **تعارض بعض التشريعات الوطنية مع أحكام الشريعة**، مما يخلق تعقيدات في التطبيق (الحنفي، ٢٠٢٠).

•**اختلاف التأويلات والاجتهادات بين الفقهاء والقضاة**، مما يؤثر على وحدة التطبيق واستقراره (السعدي، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية

•**تفاوت الوعي الديني والقانوني لدى الجمهور**، مما قد يؤثر على قبول الأحكام التعزيرية (المهدي، ٢٠١٩).

•**تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي** في تشكيل الرأي العام وتأجيج الجدل حول العقوبات (العبدلي، ٢٠٢١).

•**تحديات في تطبيق التعزير بما يتوافق مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية**، خاصة في قضايا الحرية والكرامة (الجميل، ٢٠٢٢).

المطلب الثالث: مقترحات تطويرية لتجاوز التحديات

•**صياغة تشريعات واضحة تدمج التعزير مع متطلبات العصر** مع مراعاة الثوابت الشرعية (المرجعي، ٢٠١٨).

•**تدريب القضاة على الاجتهاد المعاصر في التعزير** لمواجهة القضايا الجديدة بمرونة (الحنفي، ٢٠٢٠).

•**تعزيز التوعية المجتمعية بدور التعزير وأهدافه** لتقليل الاحتقان والفهم الخاطئ (المهدي، ٢٠١٩).

•**التنسيق مع المنظمات الحقوقية** لتحقيق توازن بين تطبيق العقوبات والحفاظ على حقوق الإنسان (الجميل، ٢٠٢٢).

الخاتمة

١.التعزير في الجرائم التي لا حد فيها يمثل ركيزة أساسية لضبط السلوك وتحقيق الردع والإصلاح، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢.تطبيق التعزير يخضع لضوابط وشروط دقيقة تضمن العدل والرحمة، ويترك للقاضي تقدير العقوبة ضمن الإطار الشرعي والظروف المحيطة.

٣.توجد تحديات معاصرة تواجه تطبيق التعزير، منها التغيرات القانونية والاجتماعية والثقافية التي تستدعي تطوير الاجتهاد الفقهي والتشريعي.

٤.ضرورة التوفيق بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر للحفاظ على فاعلية التعزير في حفظ النظام الاجتماعي وحقوق الإنسان.

٥.أهمية تعزيز الوعي المجتمعي والتدريب القضائي لضمان تطبيق صحيح وعادل لأحكام التعزير.

٦.الحاجة إلى تحديث التشريعات المعاصرة بما يتناسب مع التطورات الحديثة من أجل تحقيق الغايات الشرعية والإنسانية.

٧.البحث يمثل إضافة علمية تسهم في إثراء الفقه المقارن وفتح آفاق جديدة للنقاش حول التوفيق بين النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع المعاصر.

التوصيات

١.**تطوير التشريعات الوطنية** بما يتوافق مع أحكام التعزير الشرعية، مع مراعاة مستجدات الجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية.

٢.**تشجيع الاجتهاد الفقهي المعاصر** لابتكار حلول شرعية تراعي خصوصيات العصر وتحدياته.

٣.**تدريب وتأهيل القضاة** على فهم ضوابط التعزير وكيفية تطبيقه بما يحقق العدالة والرحمة.

٤.**تعزيز التوعية المجتمعية** بأهمية التعزير ودوره في حفظ الأمن والاستقرار الاجتماعي.

٥.**التنسيق مع مؤسسات حقوق الإنسان** لضمان احترام الكرامة الإنسانية عند تنفيذ العقوبات التعزيرية.

٦.**دعم البحوث والدراسات العلمية** المستمرة في مجال التعزير لتطوير المفاهيم والاجتهادات الفقهية.

٧.**تفعيل دور المؤسسات القضائية والتشريعية** في مراجعة وتحديث القوانين بشكل دوري بما يتناسب مع التطورات المجتمعية والقانونية.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **المصادر باللغة العربية**

١.الحنفي، م .(2020) .التحديات المعاصرة في الفقه الجنائي الإسلامي .دار الفكر الحديث.

٢.الجميل، ع .(2022) .حقوق الإنسان والتشريع الجنائي الإسلامي: دراسة مقارنة .دار النهضة.

٣.المهدي، ر. (٢٠١٩). الوعي القانوني وأثره في تطبيق العقوبات .مجلة الدراسات الإسلامية–123 ,15(2) , 145.

٤.المرجعي، س .(2018) .الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي .مركز الدراسات الفقهية.

٥.السعدي، ف .(2017) .تعدد الاجتهادات وأثرها في التشريع الإسلامي .دار الكتاب الجامعي.

٦.العبدلي، ن. (٢٠٢١). الإعلام والتشريع الجنائي: تأثير وسائل التواصل .مجلة الفقه المعاصر ,12(3) , 98–115.

٧.السرخسي، ج .(2003) .مقاصد الشريعة الإسلامية .دار القلم.

٨.الشاطبي، الإمام أبو إسحاق .(1997) .الْموافقات في أصول الشريعة .تحقيق د. أحمد الشحاتي. دار الكتب العلمية.

٩.عبد الرحمن، ع .(2015) .الفقه الجنائي الإسلامي: الأسس والأحكام .مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠.القرطبي، محمد بن أحمد .(2004) .الجامع لأحكام القرآن .دار الفكر.

١١.فاضل، س .(2011) .التعزير في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة .مجلة العلوم الشرعية، ٢٠(١)، ٥٦–٧٨.

١٢.الكاساني، عبد الله بن يوسف .(1996) .بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .تحقيق د. محمد محمد طاهر. دار المعرفة.

١٣.الحمصي، ر. (٢٠١٣). أثر الاجتهاد في تطوير التشريع الجنائي الإسلامي .مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.63–45 ,8(4) ,

١٤.أبو زهرة، محمد .(2008) .النظام الجنائي في الإسلام .دار الفكر العربي.

١٥.الماوردي، أبو الحسن .(1999) .الأحكام السلطانية .دار الكتب العلمية.

١٦.القاضي عياض .(2001) .الشرح الكبير على صحيح الإمام مسلم .دار الكتب العلمية.

١٧.المعلم، أ. (٢٠١٦). التحديات الاجتماعية والثقافية في تطبيق العقوبات الشرعية .مجلة العلوم القانونية والشرعية.94–77 ,14(2) ,

List of Sources and References

•The Holy Quran

•Sources in Arabic

1 .Al-Hanafi, M. (2020). Contemporary Challenges in Islamic Criminal Jurisprudence. Dar Al-Fikr Al-Hadith.

2 .Al-Jamil, A. (2022). Human Rights and Islamic Criminal Legislation: A Comparative Study. Dar Al-Nahda.

3 .Al-Mahdi, R. (2019). Legal Awareness and its Impact on the Application of Punishments. Journal of Islamic Studies, 15(2), 123-145.

4 .Al-Marja'i, S. (2018). Ijtihad and Renewal in Islamic Jurisprudence. Center for Jurisprudential Studies.

5 .Al-Sa'di, F. (2017). The Multiplicity of Ijtihads and their Impact on Islamic Legislation. Dar Al-Kitab Al-Jami'i.

6 .Al-Abdali, N. (2021). Media and Criminal Legislation: The Impact of Communication Media. Journal of Contemporary Jurisprudence, 12(3), 98-115.

7 .Al-Sarakhsi, J. (2003). The Objectives of Islamic Law. Dar al-Qalam.

8 .Al-Shatibi, Imam Abu Ishaq. (1997). Al-Muwafaqat fi Usul al-Shari'ah. Edited by Dr. Ahmad al-Shahati. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

9 .Abd al-Rahman, A. (2015). Islamic Criminal Jurisprudence: Foundations and Rulings. Anglo-Egyptian Library.

10 .Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad. (2004). Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an. Dar al-Fikr.

11 .Fadil, S. (2011). Discretionary Punishment in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study. Journal of Sharia Sciences, 20(1), 56-78.

12 .Al-Kasani, Abdullah ibn Yusuf. (1996). Bada'i' al-Sana'i' fi Tartib al-Shara'i'. Edited by Dr. Muhammad Muhammad Tahir. Dar al-Ma'rifah.

13 .Al-Himsi, R. (2013). The Impact of Ijtihad on the Development of Islamic Criminal Legislation. Journal of Contemporary Jurisprudence Research, 8(4), 45-63.

14 .Abu Zahra, Muhammad. (2008). The Criminal System in Islam. Dar al-Fikr al-Arabi.

15 .Al-Mawardi, Abu al-Hasan. (1999). Al-Ahkam al-Sultaniyya. Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

16 .Qadi Iyad. (2001). Al-Sharh al-Kabir 'ala Sahih al-Imam Muslim. Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

17 .Al-Mu'allim, A. (2016). Social and Cultural Challenges in the Application of Sharia Punishments. Journal of Legal and Sharia Sciences, 14(2), 77-94.